الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الإقتصاديةوالتجارية وعلوم التسير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:تقنيات الكمية المطبقة

قياس تأثير المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000 و 2014

(دراسة قياسية)

من إعداد الطالب:

_ كريشيش أحمد

تحت إشراف الأستاذة

أ/د – زرواط فاطمة الزهرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ د محمد عيسى محمد محمود	أستاذة التعليم العالي	*رئيسا
أ/د:زرواط فاطمة الزهرة	أستاذة التعليم العالي	*مقررا
أ/حيمور مصطفى	أستاذ م	*مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

التشكر

الحمد لله بفضله تمت الصالحات، الحمدلله رب العالمين الذي انعم علينا بنعمه واكرمنا بفضله الواسع بان وفقنا وامدنا بالقوة والهمنا هبة الصبر لانجاز هذا العمل المتواضع، كما اتوجه شكر الى استادي وصديقي حيمور مصطفى و أ/ د زرواط فاطمة الزهراء

كما اشكر كل اخواني واصدقائي قسم علوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة.

الاهداء

اهدي تحياتي الى الوالدين أطال الله عمرهما والى كل عائلة كريشيش

والى كل زملائي في الدراسة واخواني وعلى رأسهم بوخاتم بن ذهبة ، حيمر محمد ، عداد نصر الدين،مشتى عبد القادر،بن صغير عبد العزيز، بن كراروبي طه، زلماط يسين، و صادق احمد وفاطمة من ولاية وهران

وكذلك اهدي تحياتي الى د/أ بلقاسمي عبد القادر رحمه الله نطلب من الله ان يسكنه فصيح جناته ان لله وان اليه راجعون ، واهدي تحياتي الى استاذ يخلف عبد الله

واستاذ نورين واستاذ مجدوب وهراني والى كل اساتذة جامعة خروبة

والى كل من اعانني خلال مسار الدراسي.

مقـــدمة

يتسم كل مجتمع من المجتمعات البشرية بمايسمى بالنشاطات الإقتصادية و الهدف الرئيسي من هذه النشاطات لأي مجتمع هو إشباع الحاجات الإنسانية، وتتمثل قدرة أي إقتصاد في ناتجه الوطني المحقق، ويعرّف هذا الناتج بأنه مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة و التي عادة ماتكون سنة.

ويعطي الناتج الوطني صورة أولية عن مستوى الأداء الإقتصادي، كما يستخدم الناتج الوطني و التغيرات الحاصلة فيه كمعيار للنمو الإقتصادي، ذلك النمو التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقة بتطبيق سياسات الإصلاح و الإستقرارالإقتصادي تحت إشراف و متابعة من طرف مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي. والواقع أن تطبيق تلك البرامج يؤدي إلى صرف النظر عن جوهر قضايا التنمية و المتمثلة في زيادة الناتج الوطني و تحسين المستوى المعيشي للأفراد من صحة و تعليم و تحصيل علمي وفني.

وبالرغم ممايحيط بإتخاذ مستوى الناتج الوطني كمعيار للنمو الإقتصادي من إنتقادات بسبب المسائل الخاصة بقياس الرفاهة الإقتصادية والتي لايمكن قياسها فقط بمستوى الناتج الوطني، وكذلك فيما يخص التغيرات في الأسعار وتركيب الأرقام القياسية إلا أننا سوف نسلم بأنه من أصلح المعايير الممكنة عملياً.

إن إستخدام الناتج الوطني كمعيار للنمو الإقتصادي يتضمن إعتبار دالة الإنتاج كقاعدة أساسية للتحليل، هذه الدالة تربط بين الناتج الوطني خلال فترة معينة من جهة و الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج داخل الإقتصاد في تلك الفترة، وكذلك العوامل الرئيسية الي تحدد إنتاجية هذه العناصر وتؤثر فيها أما تأثير العوامل التي تحدد الإنتاجية العينية لعناصر الإنتاج مثل المعرفة الفنية وتدريب و تنظيم العمال و البيئة الإجتماعية و السياسية، فعادة ما يفترض أنها ساهمت في تحديد شكل دالة الإنتاج، أي أن التغيرات في دالة الإنتاج قد أخذت في الحسبان أثر المعرفة الفنية و البيئة.

اهميةالموضوع:

ان معرفة دراسة المتغيرات المالية تفيد في معرفة تغيرات االتي تحدث في النمو الاقتصادي

دراسة العلاقة بين المتغيرات المالية و النمو الاقتصادي

اهداف البحث:

- ✓ السعي الى معرفة العلاقة القاءمة بين النتغيرات المالية والنمو الاقتصادي
- ✓ معرفة ماهي المتغيرات الاكثر تاثيرا على النمو الاقتصاد
- ✓ استعمال ادوات الاقتصاد القياسي في دراسة العلاقة المالية في النمو الاقتصادي

ومن هنا يمكننا صياغة الاشكالية التالية:

ماهي اهم المتغيرات المالية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن الاشكالية التالية يمكننا صياغة جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
- ✓ ماهي اهم النظريات المفسرة النمو الاقتصادي ؟
- ✓ كيف يمكن بناء نموذج قياسي اقتصادي لتاثير المتغيرات المالية في الجزائر؟
- ✓ ماهي معايير التي يتم من خلالها تصنيف الدول؟

ومن خلال التساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الجقيقي
- ✓ لايوجد راي موجد في تفسير النمو الاقتصادي
- ✓ اهم المتغيرات المالية التي تؤثر على النمو الاقتصادى هي سعر الصرف سعر الفائدة ،ومعدل التضخم
- ✓ ونعني بالنمو الإقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد و بالتالي تحسين الوضع الإجتماعي للأفراد.
- ✓ المفاهيم المتعلقة بالنمو هي التنمية الاقتصادية التقدم الاقتصادي التخلف الاقتصادي...

نطاق البحث:

تختلف الاوضاع الاقتصادية من دولة الى اخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل الدولة ومنه لايمكن ان نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم ،وعليه ارتاينا ان تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، اما في يخص الاطار الزماني يمتد من 2000الى 2014 وهي بهذه تحتوي فترة البرامج التنموية

المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بتاثير المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في تحقيق الاصلاح الاقتصادي في دول االنامية عامة والجزائلر بصفة حاصة لذي وجب علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي جسب ماتطلبه الدراسة فيما يتعلق بالمنهج الوصفي كان استخدامنا من خلال القتصاد الوطني .

والمنهج التحليلي من خلال تطرق الى تحليل المتغيرات المؤثر في النمو الاقتصادي تحليلا اقتصاديا وقياسيا واجصائيا

خطة البحث حتى نتمكن من الاجابة على اشكالية البحث والاسئلة الفرعية المطروجة ،تحليل ابعادها ومحاولة اثبات صحة الفرضيات او نفيها فقد تم دراسة الموضوع في فصلين سبقتهم مقدمة عامة

ففي الفصل الاول جاء تحت عنوان الايطار النظري للنمو الاقتصادي تطرقنا من خلاله الى مفهوم النظري للنمو الاقتصادي وانواعه اما المبحث الثاني فكان تحت عنوان مقايس النمو الاقتصادي ومحفزاته ومعوقاته اما المبحث الثالث جاء تحت عنوان تفسير النمو الاقتصادي مبينا فيه سيماته وعناصره واهميته اما المبحث الرابع فتطرقن فيه الى النظريات تصنيفات للنمو الاقتصادي

اما الفصل الثاني فكان مخصص للدراسة الاقتصادية والقياسة والاجصائية لتاثير المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي

الفصل الأول :

إطار نظري للنمو الاقتصادي

تمهيـد :

إن واقع الدول النامية يوضح بما لايدع مجالاً للشك أنها تحتاج إلى نمو إقتصادي يخرجها من الوضعية المزرية التي تعيشها، ونعني بالنمو الإقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد و بالتالي تحسين الوضع الإجتماعي للأفراد. وفي سياق الحديث عن الدول النامية فإنه لما نتكلم عن النمو الإقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الإقتصادية ذلك لكون النمو الإقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة و صلت إلى وضع إقتصادي يمكنها من الإستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الإقتصادي. أما الدول النامية فإنها تعاني إختلالات هيكلية لابد من معالجتها حتى ترقى فيما بعد إلى مرحلة النمو الإقتصادي وذلك نتيجة وجود معوقات و كوابج تعوق السير الحسن للعمليات الإنتاجية بالدول النامية، ومن هنا نلاحظ الإرتباط الوثيق بين مفهومي النمو و التنمية الإقتصادية ومن أجل فهم معنى النمو الإقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية ومدى التداخل الحاصل بين المفهومين.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى مقاييس و تصنيف النمو "التنمية الإقتصادية" وتعرّج أيضًا على نظريات النمو في الفكر الإقتصادي و بلورة مفهوم النمو الإقتصادي عبر مراحل الفكر الإقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النضري للنمو الإقتصادي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الأقتصادي وأهميته

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الأقتصادي من أهم الموضوعات التى تناولها الأقتصاديون، إد يمكن اعتبار النمو الأقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل وكأحد المقاييس لقياس تطورها .

1. تعريف النمو الأ قتصا دي:

1.1 هو التوسع في الناتج الحقيقي أو توسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندوة المورد ويولد زيادة في الناتج القومي الدي يعمل على مواجهة المشاكل الأقتصادية.

2.1 هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الأنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي[1]

3.1 هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة التالية:[2]

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

2_ أهمية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة وتحسين مستوى المعيشة من خلال توفير الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

- النمو الاقتصادي يقضي على الفقر.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

المطلب الثالث : أنواع النمو الإقتصادي

1_ النمو حسب السرعة:

ا المعدل الدي يحقق به النمو الاقتصادي فإن هدا الأخير يكون إما ثابتا أو متناقصا. حيث يكون النمو ثابتا أو منتظما إد كان يتحقق بمعدل ثابت في كل فترة، ويمكن وكن متزايدا إد كان يتحقق بمعدل متزايد من الفترة لاخرى ويكون متناقصا إد كان يتحقق بمعدل متناقص من فترة لأخرى. الشكل التالي[3]

يوضح لنا هده الأنواع الثلاثة للنمو الاقتصادي

1.توادر ميشل،"التنمية الأقتصادية"، ترجمة "حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض،2006، ص 31

[2]. محمد ناجي خليفة، "النمو الأقتصادي ـ النضرية والمفهوم"، دارالقاهرة للنشر، القاهرة،2001،07

[3] _ Gilbert blardone, progrés économique dans le tiers monde : populasion active, productivité, croissance et développemant. Cahiers de l'institut International d'études social. Libraire et économique Paris

الشكل رقم (01) منحنى النمو الإقتصادي بأنواعه الثلاثة

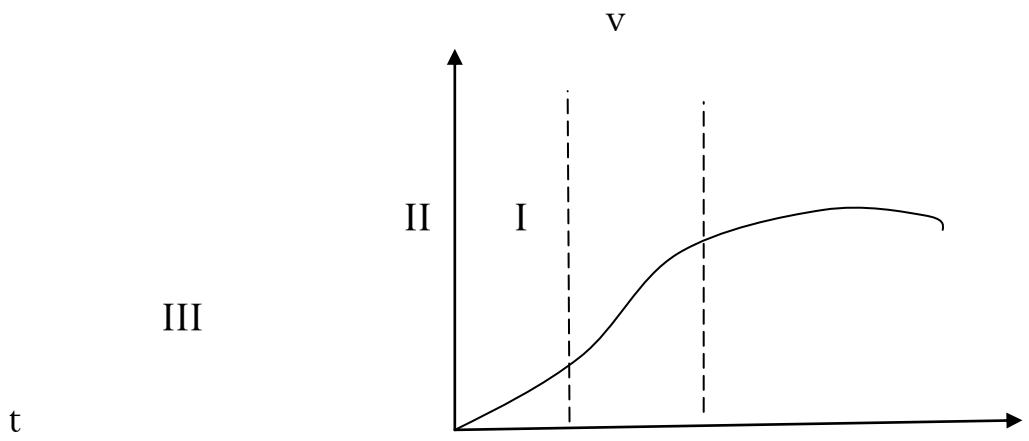

حيث يكون النمو متزايدا في جزء الأول (المنطقة I) ، ثابتا في الجزء الأوسط (المنطقةII) و متناقصا في الجزء الأعلى (المنطقةIII)

2_ النمو حسب الطبيعة و المصدر:

نميزحسب طبيعة والمصدره بين النمو الأسي، النمو التوسعي، النمو المكثف، النمو اللبيرالي والنمو التدخلي، ويعبر النمو الأسي عن تطور المتغير حسب متتالية الهندسية، ويصف النمو التوسعي زيادة الأنتاج نتيجة لزيادة عوامل الإنتاج من العمل ورأسمال، بينما يعبر النمو المكثف عن زيادة الإنتاج نتيجة الاستعمال أمثل لعوامل الإنتاج دون زيادة كمياتها . وينتج النمو الليبرالي أو الحر عن قوى السوق، الاسعار وكل التبادلات التي تخضع لقانون العرض والطلب، أما النمو الدخلي فيقوده ويحرك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

3. النمو المتوازن و النمو غيرالمتوازن:

يعبر النمو المتوازن عن تطور كل القطاعات في نفس الوقت في مسار منتظم ينعكس في ارتفاع الناتج (تحقيق النمو الاقتصادي)، زيادة التوظيف (التخفيف من البطالة)، غياب أي ضغط تضخمي (تحقيق استقرار الأسعار) واحترام التوازنات الخارجية[1]

[1] عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي الجزء2، مجموعة النيل العربية، مصر2003،ص217

المربع السحري الدي يعبر عن أهداف السياسية الاقتصادية للحكومة يوضح هدا النوع من النمو وهو مربع الدي قدمه كالدور موضحا فيه الأهداف الاقتصادية الأربعة والتي تحول السياسة الاقتصادية تحقيقها في نفس الوقت من أجل الوصول الى النمو المتوازي [1]

الشكل رقم (02): المربع السحري الأهداف السياسة الاقتصادية

النمو

التوازن

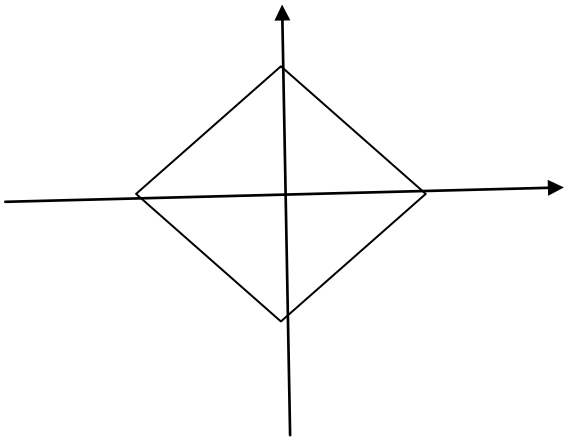

استقرار الأسعار

التوظيف

المصدر :

ويختلف النمو المتوازن من حيث أن الأول ينطلق من القطاع مفضل لينتشر بعد دالك في باقي ميادين

النشاط الاقتصادي أما الثاني في قطاع واحد دون أن تعتمد آثاره القطاعات الأخرى.

4_النمو الخارجي، النمو الداخلي والنمو نصف الداخلي:

يتميز النمو الخارجي بكونه ينتج عن عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وقد اعتبرت نمادج النمو النيوكلاسيكية كنمادج اللنموالخارجي الأنها كانت ترى في محددات النمو الديمغرافي و التطور التقني،عوامل خارجية لا تخضع لأي تحكم اختيار اقتصادي.التطورات الحديثة لنظريات النمو أو ما يسمى بنمادج النمو الداخلي،ولتي سنتطرق لهافي الفصول الآتية جعلت من عوامل النمو التي اعتمدت عليها المتغيرات الداخلية تخضع للنشاط

[1] _Gabriel Bliek : lamacroéconomie en fiche, Ed Ellipses,paris,2002 .p99

الإقتصادي الختياري،من دللك النمادج التي اعتمدت عل التطور التقني و اعتبرته متغيرا داخليا ينتج عن نشاط البحت و التطور (1990ROMER) أو التعلم بالممارسة (1986ROMER)،والنمادج التي اعتمدت عل رأس مال العمومي (BARRO1990) أو التي اعتمدت على رأس المال Gabrial Bloek والتي اعتبرت كلها هده العوامل متغيرات داخلية وحسب (Lucas 1988)البشري

فإن النمو الداخلي هوالنمو الدي ينتج عن ترابط مختلف الأعوان مما يسمح بإدخال التطور التقني[1]

المبحث الثاني:مقاييس النمو الاقتصادي و محفزاته وعوائقه

المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو الاقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق الذكر.

1_الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس. [2]

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية) فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

---

[1] - Sabien mage & français : les mécanismes de la nouvelles théories, Cahiers français, N°323 2004 , p55

([2]) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، القاهرة، مصر، 2001، ص22.

2_ الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3– متوسط الدخل (الدخل الفردي): [1]

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وهدفا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على مستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب.

أ) معدل النمو البسيط:

يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته، في ما يلي:

حيث : cm_s: معدل النمو البسيط.

yt: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

ب) معدل النمو المركب: [2]

يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

ووفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$y_n = (1 + cm_c)^n$$

(1) محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص279.

حيث:

cm_c : معدل النمو المركب؛

n : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

y_o : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n : الدخل الحقيقي لأخر فترة (n).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$Ln\, y_t = a + cm_{c+} \rightarrow cm_{c+} = ln\, y_t - a$$

حيث:

$Ln\, y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

a: ثابت.

cm_{c+} : معدل النمو المركب في السنة.

t : الزمن.

المطلب الثاني: محفزات النمو الاقتصادي:

1_ العوامل الاقتصادية

لم تقتصر على دراسة أسباب فشل الدول النامية في تحقيق النمو إنما شملت العوامل المحفزة وتنطوي هذه العوامل فيما يلي:

1_1 عامل الاستثمار في الموارد البشرية:

عند دراسة نظريات التنمية توضح أن معظم الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو المتطلب الأساسي للنمو، غير أنه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية في عملية الانتماء، حيث توسعت فكرة رأس المال الإنفاق على الصحة والتعليم والبحوث الإنتاجية.

1_2 استخدام السياسة المالية العامة:

يتم تعيين السياسة المالية وفقا للظروف الخاصة بكل بلد لتعزيز النمو أي أنه تطبيق إزاء السياسة المالية العامة لا يعتبر أمرا سليما.

1_3 عامل التدخل الحكومي:

تتراوح أشكال التدخل الحكومي ما بين بعض الإجراءات التنظيمية من ناحية والدخول المباشر في الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية من ناحية أخرى.

2_العوامل الغير الاقتصادية

ومن العوامل الغير الاقتصادية التي تنطوي فيما يلي:

2_1 العوامل السياسية:

تمثل مدى توافر السيادة السياسية للدولة وطبيعة تكوين الحكومة السائدة، أي أن كانت تواجه عناية كبيرة لعملية الانتماء أم أنها تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية.

2_2 العوامل الاجتماعية:

لكل مجتمع هياكل اجتماعية لها تأثير على قوة نمو الاقتصاد محاولة للإسراع بعملية النمو لا بد أن تعمل على تغيير تلك الهياكل القائمة ومن ثم توجد ضرورة لإحداث تغيرات أساسية في المواقف ورؤى الأفراد في المجتمعات النامية.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي:

تتلخص معوقات حركة النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

1-العامل الديمغرافي: يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة، إذ أن النمو السكان بمعدلات سريعة في معظم هذه الدول يلقى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل.

2- مشكلة تكوين رأس المال: يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي ولا نعني به مجرد القدرة على الادخار فحسب بل نعني به كذلك تحقيق الاستثمار.

3- التخلف التكنولوجي: من الحقائق الثابتة أن التخلف التكنولوجي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي إلا أن كل الدلائل تثير على هبوط مستوى التكنولوجي في الدول المتخلفة.

4- ضعف المستوى التعليمي: إن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج صار من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية التدريبية لقوة العمل إضافة إلى ما ذكر فإن من ضروري الإقدام على الاستثمار في التعليم، إن كانت تكلفة الفرصة الضائعة على ما يبدو مرتفعة.

5- ضعف الخدمات الصحية: لا جدال أن الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تحقق.

والارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة والجهد المبذول من طرف الأفراد العملين يكون أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا منه عندما يكون المستوى متدنيا.

المبحث الثالث : تفسير النمو الاقتصادي

المطلب الأول: سمات النمو الإقتصادي

يحصل النمو الإقتصادي بتوفر الضروف التالية:

أ-زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمينة مقارنة بالفترات السابقة.

ب-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بمأن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الإستمرار في عملية النمو.

جـ-التقدم الإقتصادي: كما سبق لنا تعريف التقدم الإقتصادي بأنه مجموع التحسنات الإقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو الإقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الإقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الإجتماعية لمجمل الأفراد.

المطلب الثاني: عناصر النمو الإقتصادي

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ-العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ب-رأس المال : يعرّف رأس المال بأنه :مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين"[8]. بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرًا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.

جـ-التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح ب:

-إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: أهمية تحليل النمو الإقتصادي

نعني بأهمية النمو الإقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ-بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ب-بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبمأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهاتها المختلفة ويدفها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

تكاليف النمو الإقتصادي: إن النمو الإقتصادي يقتضي الإستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك بعض الأضرار مرتبطة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الإجتماعية.

أ-الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية والمحيط: وتتمثل أساسًا في الإزدحام والتلوث وتشويه المناضر الطبيعية وكذلك إستنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز وإستنزاف الغابات ومخلفات ذلك على البيئة.

ب-التكاليف الإنسانية: إن حدوث النمو الإقتصادي وتوسع النشاط الإقتصادي أدى ببعض الطبقات الإجتماعية إلى عدم مقدرتها على الصمود في وجه المنافسة مثل التجار الصغار والحرفيون والمزارعون الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة ومن جهة أخرى أن ربحية مشاريعهم نقصت نتيجة الإعتماد على طريقة الإنتاج الموسع، كل هذا يؤدي بنا إلى القول بوجوب مراقبة النمو الإقتصادي الفظ.

المبحث الرابع : نظريات تصنيفات النمو الإقتصادي

المطلب الأول : نظريات النمو الإقتصادي

1 – النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

– سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

– التكورأسمالي مفتاح التقدم.

– الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

– ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

– حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: إن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[1].

2 – النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 34،35

– أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

– أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

– بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

– فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

– أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

– أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي – وصف مارشال – لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

– أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

– التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

3 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادر كينز (1883 – 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 – 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ – معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب – معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج – معدل النُّمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[2].

4 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 35،36،37،38.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 31،32.

والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.
- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًّا[1].

5 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو

---

[1] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: 16، 17.

اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

6 – نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883 - 1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك – كونيتيكت – الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد[2].

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛ فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره:

– أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.

– يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

---

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

[2] مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر.

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

نقد النظرية:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛ حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.
- افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.
- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا[1].

7 – نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو:

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[2].

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 35،36،37،38.

[2] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 38،39.

الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد[1].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة – من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية – اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية – الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[2].

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.

---

[1] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 02

[2] و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.

– النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[1].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

– ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).

– زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[2].

نقد النظرية: أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[3].

8 – نموذج هارولد ودومار:

يُعَد من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا، تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسمي الاقتصاديَّيْن البريطاني "روي هارولد" والأمريكي "إيفري دوما"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُّمو، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال... فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النُّمو، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 40.

[2] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 03.

[3] عبدالعالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1،2004).

والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج – أي معامل رأس المال – فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النُّمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية – فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافًا كبيرًا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكما يلاحظ أن محددات النُّمو طبقًا لنموذج "هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِّ فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها[1].

9 – نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان "آرثر لويس" أول من قدم نموذجًا للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما: قطاع زراعي تقليدي، أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل، وثانيهما: قطاع صناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم، وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

– أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.

– أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.

– أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 41،42،43.

– أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع[1].

إذًا فنظرية التغيرات الهيكلية ترتكز على الآلية التي بوساطتها تستطيع الاقتصادات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر تقدمًا، وأكثر تحضرًا، وأكثر تنوعًا صناعيًّا في مجال الصناعات التحويلية والخدمات؛ إذ تستخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لوصف الكيفية التي على وَفقها تتخذ عملية التحول موقعها، والتغيرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية النُّمو، أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية؛ إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛ فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، ولا سيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية؛ لذا فإن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة، وسياسات اقتصادية محددة، ومثل هذه التوجهات يمكن أن نجدها في عمليات معينة، مثل إستراتيجية إحلال الواردات " IMPORTS SUBSTITUTION" في الاقتصاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخر[2].

نقد النظرية: رغم انسجام النظرية مع التجرِبة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، فإنه يصعب انطباقُها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة، وهي:

– افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خَلْق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.

– افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 45،46.

[2] رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

– افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي، مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود بطالة[1].

10 – نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[2].

11 – نظرية ثورة التبعية الدولية:

أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، هي:

أ – نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

ب – نموذج المثال الكاذب.

ج – فرضية الثنائية التنموية.

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 47.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

أ – نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب – نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج – فرضية الثنائية التنموية:

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية:

– توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).

– اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).

– عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.

– وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع[1].

12 – نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن:

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[2].

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن

---

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص: 11،12.

[2] رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[1].

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

المطلب الثاني: تضيف الدول وفق معيار النمو والتنمية

سنحاول حصر مجموعة من العوامل المتاشبهة بين عدد من الدول وتصنيقها في نفس الصنف وذلك من أجل معرفة مدى تقدم دولة ما مقارنة بالدول الأخرى أو تأخرها عنها.

وسنتطرق فيمايلي إلى تصنيفات التالية:

- التصنيف البسيط
- التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج
- التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 69،70.

-التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد

1. التصنيف البسيط :

من أهم أنواع التصنيف البسيط: تصنيف البنك الدولي و تصنيف الأمم المتحدة.

أ- تصنيف البنك الدولي:

تكمن بساطة هذا التصنيف في إعتماد على معيار الدخل للفصل بين بلد متخلف و آخر متقدم. بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول أن البلد متخلف و إذا تعداها نقول أنه سار في طريق التنمية و يقسم البنك الدولي إلى ثلاث مجموعات [9] :

- مجموعة الإقتصاديات منخفظة الدخل .
- مجموعة الإقتصاديات متوسطة الدخل.
- مجموعة الإقتصادات مرتفعة الدخل.

-حيث أن الدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من 700 دولار و ذلك بأسعار 1992 تعتبر دول منخفضة الدخل.

- بينما الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 7000 دولار ويزيد عن 700 دولار تعتبر دولاً متوسطة الدخل أو دول متخلفة (Pays sous développés).

ويقسم البنك الدولي الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة دول متوسطة الدخل الأدنى بين (700-3000) دولار ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، مجموعة دول متوسطة الدخل الأعلى (3000-7000) دولار

-أما الدول التي يتجاوز دخل الفرد السنوي فيها 7000 دولار فتعتبر دولاً متقدمة.

ب-تصنيف الأمم المتحدة :يعتبر تصنيف الأمم المتحدة كمحاولة لتفسير التنمية من الجانب الإجتماعي وذلك بدراسة مشاكل الصحة و التعليم و مستوى الدخل الحقيقي- وتحديد معيار يأخذ بعين الإعتبار هذه الجوانب و وفقه يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات[2].

المجموعة الأولى: هي المجموعة ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية بها بين 0.8 و 1 ، وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة.

أما المجموعة الثانية: فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة هي التي يتراوح مؤشر التنيمة البشرية مابين 0.50 و 0.79.

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي الدول التي يقل مقياس التنمية فيها عن 0.50.

2. التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج:

إن التصنيف وفق هذا المدخل يقتضي دراسة الخصائص الكمية و النوعية لعوامل الإنتاج.

أ-العمل:

ففي الدول النامية عادة يكون هناك فائض في اليد العاملة غير المؤهلة وحاجة إلى اليد العاملة الماهرة وهو الذي يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية اليد العاملة بالدول النامية عكس الدول المتقدمة .

ب-التقدم التكنولوجي:

إن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الإقتصادية يقتضي من الدول النامية إعطاء الأهمية للتكوين و البحوث التطبيقية التي بواسطتها تستطيع الدول النامية التحكم ولو تدريجياً في التكنولوجيا و الأساليب الفعاّلة للتنظيم وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات الإقتصادية.

جـ-الموارد الطبيعية:

إن إختلاف الدول من مواردها الطبيعية و البيئة السائدة بها حيث أن وفرة الموارد الطبيعية عامل رئيسي من العوامل المساعدة على تحقيق النمو وخير مثال على ذلك التقدم الذي حققته بريطانيا غداة اكتشاف مناجم الحديد و الفحم، وكذلك فإن الطقس المعتدل يساعد و يحفز على العمل و بالتالي زيادة الإنتاج و تحقيق فوائض إضافية، إلا أن هذه التحاليل لاتخلو من إستثناءات حيث نجد أن معظم الدول النامية اليوم تحتوي على خيرات باطنية كبيرة و طقس معتدل إلا أنها بقيت تراوح مكانها، وإنعدام الحافز فيها إلى التنمية وذلك مايبرز لنا جلياً قصور تصنيف التنمية بهذا المنظور.

3_ التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي:

وفق هذه النظرة يتم تقسيم النشاط الإقتصادي إلى ثلاث قطاعات، القطاع الول ويضم الزراعة والمواد الأولية، وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، حيث أننا نجد في معظم البلدان النامية حوالي من 40 % إلى 60% من الناتج الوطني بها يرجع إلى القطاع الأول، أما القطاع الصناعي فيعتبر مصدر لـ من 10% إلى 20% من الناتج. بينما يساهم قطاع الخدمات مابين 20% و 40% ، ونجد أيضاً أن جل اليد العاملة مشتغلة بالقطاع الأول في الدول النامية، وبالتالي فإنه حسب هذه النظرة فإن تغير مساهمة أو مكانه مختلف القطاعات في الناتج الوطني تبرز لنا مدى سير البلد في طريق النمو.

4_ التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد:

وفق هذا التصنيف يتم أخذ بلد معين كنوع لبقية الدول المشابهة له من حيث الثروات الطبيعية المتاحة وكذا من حيث الطاقات البشرية التي يزخرها. وتم تحديد النوع الإفريقي والنوع الأمريكي(أمريكا اللاتينية) والنوع الشرق أسيوي.

1-النوع الإفريقي :ممثلا في كينيا، ومن ملامحها أنها دولة غنية بالموارد الطبيعية ونقص في الموارد البشرية خاصة من الناحية النوعية والإعتماد على صادرات المنتجات الأولية.

2-نوع أمريكا اللاتينية: ممثلا في المكسيك وهي غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ويعتمد التصنيع فيها على الرأس المال الأجنبي وصادرات البترول.

3-النوع الشرق أسيوي للتنمية: ويتمثل في التيوان التي تتميز بغنى الموارد البشرية وقلة الموارد الطبيعية وتمويل التصنيع عن طريق صادرات المنتجات الصناعية

خـاتمـة

يعطي نمو الناتج صورة أولية على إتجاهات الأداء الإقتصادي، فإذا كانت معدلات النمو إيجابية و متزايدة عبر فترة زمنية معينة فإنها تدل على الأداء الجيد للإقتصاد الوطني و نجاعة السياسات المطبقة. أما إذا كانت معدلات النمو متذبذبة أو سالبة دل ذلك على الأداء غير الكفؤ للإقتصاد الوطني.

إن تحقيق قدر معين من النمو الإقتصادي لم يخفف بشكل ملموس الفوارق الإجتماعية وفوق ذلك كان مصدرًا لتدهور بعض الطبقات (خاصة المزارعون و التجارة الصغار و الحرفيون) حيث أوجب على بعض الفئات الإجتماعية تحمل تكاليف باهضة. كل ذلك يبرز محدودية النمو الإقتصادي في التعبير عن الرفاهية الإقتصادية و إغفاله لتكاليف النمو الإقتصادي و المتمثلة في الإضرار بالمحيط و الموارد الطبيعية و التكاليف الإنسانية التي قد تؤثر سلباً على بعض الطبقات الإجتماعية .

ومن خلال ما تطرقنا اليه في البحث من مفهوم للنمو الإقتصادي و عناصره و تصنيفاته يتبين لنا أن الفرضيات التي طرحناها صحيحة .

الفصل الثاني :

دراسة قياسية لتأثير المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي

تمهيد

إن هذا الفصل هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة، حيث نحاول من خلاله إعطاء صورة قياسية لتأثير المتغيرات المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر، وهذا بناءا على الأدوات و الأساليب الإحصائية والرياضية،حيث هذه الصورة يمكن لها أن ترسم لنا مستقبل الظاهرة المدروسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تبين تطوراتها في السنوات السابقة، وسنقوم بنمذجة الظاهرة وإعطائها أحسن صيغة رياضية، وفي المرحلة الثانية نحاول الإجابة على الشكالية الأساسية للبحث، من خلال تدعيم الصيغة الرياضية السابقة بنموذج الإنحدار الخطي، وهذا من شأنه أن يسمح لنا معرفة المتغيرات المالية التي تأثر على النمو الإقتصادي في الجزائر. وهذا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التحليل النظري الإقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للمحددات المالية للنمو الإقتصادي

المبحث الأول: تحليل نظري للاقتصاد القياسي

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظريات النمو الإقتصادي ، ومن أهمها المبينة في الفصل الأول ، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية،وهذا يمكننا من وضع تنبئات على مدى تأثير المتغيرات المالية وأهمها التضخم و سعر الصرف وسعر الفائدة على النمو الإقتصادي، و لهذا يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الإتجاهية،وذلك بتقدير النموذج إقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين النمو الإقتصادي و المتغيرات المالية

المطلب الأول: مبادئ ومفاهيم أساسية

1. تعريف الإقتصاد القياسي وأهم أهدافه[1]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الإقتصاد القياسي بين النظية والتطبيق" (ط (2)، الإسكندرية: الدر الجامعة، 2000)،ص3.

لقد استخدم لفذ اقتصاد قياسي لأول مرة سنة 1962م، ويعود الفضل في ذلك للإقتصادي Ranger Frisch

ويهتم الإقتصاد القياسي بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الإقتصادية لرسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة الموضوع البحث. كما يركز الإقتصاد القياسي في التطبيق على النظرية الإقتصادية، الإقتصاد الرياضي و الأساليب الإحصائية، وإجاز أهم أهداف فيما يلي:

- ❖ تحليل هيكل العلاقة وتفسير الظاهرة الإقتصادية.
- ❖ التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية.
- ❖ تقييم بقيم ورسم سياسات الإقتصادية.

2. منهج البحث في الإقتصاد القياسي: يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: تعيين النموذج.

المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج.

المرحلة الثالثة: تقييم معلمات النموذج.

المرحلة الرابعة: اختبار مقدرة النموذج.

ويمكن شرح هذه المراحل بإجاز كمايلي:

1.2. تعيين النموذج IDENTIFICATION

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى باالطرق القياسية، ويتم بناء النموذج القياسي الإقتصادي (النمذجة) بالإستعانة بالنظرية الإقتصادية وعلم الرياضيات والإحصاء.

فالنظرية الإقتصادية تفيدفي وضع الهيكل النظري للنموذج والتي هي مجموعة مبادئ متفق عليها لشرح أوتفسير ظاهرة الإقتصادية، وأما الرياضيات فلصياغة هذه النظرية في إيطار رياضي في شكل معادلات، إضافة إلى العمليات الرياضية المختلفة في بحث خصائص النموذج، أماالإحصاء فيتم من خلاله استغلال المطيات الميدانية[1] وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- ❖ تحديد متغيرات النموذج.
- ❖ تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

[1]- مولود حشمان، مرجع سابق ،ص5.

2.2. تقدير معلمات النموذج ESTIMATION

بعد صياغة العلاقات محل البحث في الشكل الرياضي خلال مرحلة التعيين، نقوم بتقدير المعلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على البينات واقعة يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وأثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي:

أولا: تجميع البينات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.

ثانيا: إختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير منها:

طريقة المعادلة الواحدة.

طريقة المعادلات الآية.

3.2. تقييم المعلمات النموذج:

بعد الإنتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة ، أي تحديد ما إذا كانت مقبولة من ناحية إحصائية، وما إذا كانت قيم هذه المعلومات لها مدلول أو معنى من ناحية إقتصادية وهذا بالإعتماد على المعايير التالية:

المعايير الإقتصادية: تتعلق بالحجم وإشارة المعلمات المقدرة فإذا كانت حجم و إشارة المعلمات لا تتوافق والنظرية الإقتصادية كان هذا سبب كافي في رفض النموذج

المعايير الإحصائية: تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في تقديرات الخاصة بمعلمات النموذج منها: اختبار Student تقديرات الخاصة بمعلمات النموذج منها: اختبار Student ، اختبارFischer

المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير إلى التأكيدمن أن الفرضيات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة من الواقع، ومنها: اختبارات الإرتباط الذاتي، اختبرات تعدد الخطي واختبرات ثبات التباين.

42. تقييم قدرة النموذج على التوقع PREVISTION:

يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية لظاهرة مدروسة، وذلك يتم بإحلال لقيم المفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج، ثم حساب قيمة الظاهرةفي الفترة

المستقبلية وعادة ماتعطي هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ظمن مجال معين. وتقوم عملية التوقع على الفروض التالية:

النموذج المتعدد يطابق الواقع الكبير.

الظروف والشروط العامة.

المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية.

الشكل رقم (3) شكل يبين منهج البحث في الإقتصاد القياسي

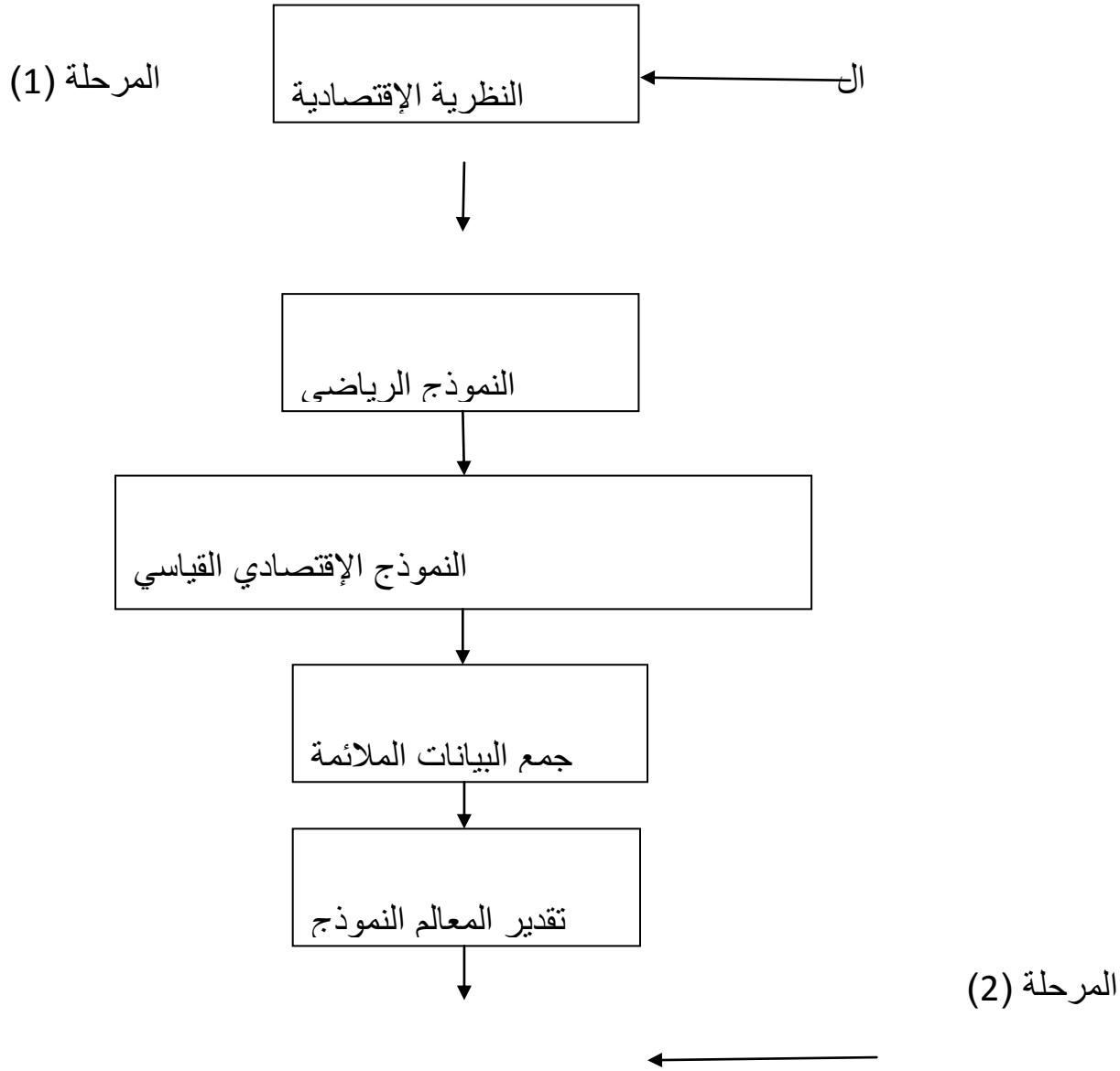

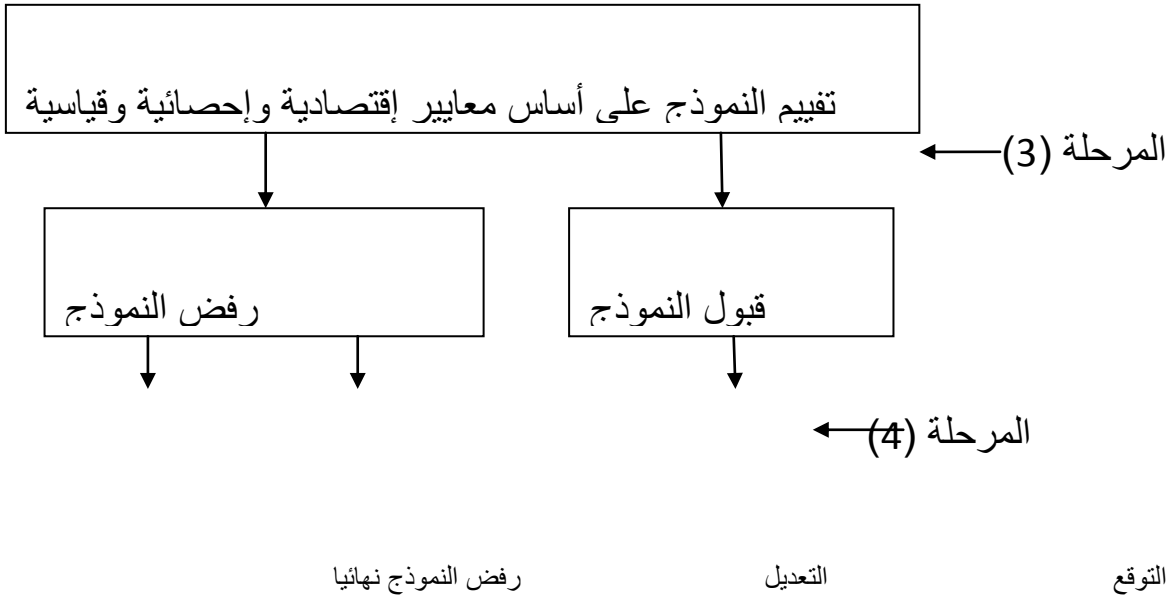

المصدر:من طرف اعداد الطالب

المطلب الثاني: تقديم النماذج الإقتصادية القياسية:

إن العلاقات الإقتصادية التي تحددها النظرية الإقتصادية والتي يمكن قياسها هي في غالب علاقات سببية[1]، لذلك فهناك مجموعة من المعادلات النماذج الإقتصادية لا فائدة من تقديرها، كالمعادلات التعريفية التي تعبر في المواقع عن المتطابقات وليست معادلات مثل ممعادلة الدخل : $Y = C + I$

حيث: Y : يمثل الدخل.

C : يمثل الإستهلاك

I : يمثل الإدخار

انطلاقا من هذا المثال نستنتج أن العلاقات السببية هي محور الإهتمام في العملية القياس الإقتصادي وهذا ماسنركز عليه في البحث.

[1] BERNARD PAULER , "la causalité en économie, signification et pourtée de la modélisation "(LYON : Presse universitaire, 1985). P118.

ومن أنواع النماذج الإقتصادية: نموذج الإنحدار الخطي البسيط ونموذج الإنحدارالخطي **المتعدد.**

1. النموذج الإنحدار الخطي البسيط:

يعتبر الإنحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الإنحدار، بحيث يوجد الكثير من العلاقات الإقتصادية التي يمكن قياسها بالستخدام هذا الأسلوب مثل علاقة الإنفاق الإستهلاكي والدخل المتاح، والعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى الأسعار مع معدل التضخم [1]،أما فيما يخص معادلة الإنحدار الطي البسيط فهي العلاقة الموجودة بين المتغير المفسر Y والمتغير المفسر X بواسطة العينة n من الملاحظات نكتب من الشكل[2]

$$1)\quad Y_i=\beta_0+\beta_1 X_i+\varepsilon_i$$

الانحدار الخطي المتعدد:

يوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية اكثر من الواحد ،وتقدم لنا النظرية الاقتصادية عدد من الامثلة الاسعار السلعة الاخرى والدخل كامتغيرات تفسيرية وكذالك دالة الانتاج التي توضح الحجم الناتج كمتغير تابع يتحدد بكميات عناصر الانتاج من العمل وراس المال وتكنولوجيا وغيرها كمتغيرات تفسيرية ومتغير تابع ،حيث ان التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغير ما في متغير تابع، اما في مايخص معادلة الانحدار المتعدد فهي من الالشكل:

$$2)\quad Y=\beta_0+\beta_1 X1+\beta 2X2+\ldots\ldots\ldots\ldots+\beta nXn+\varepsilon i$$ [3]

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، "طرق قياس العلاقات الإقتصادية مع تطبيقات على الحاسوبالإلكتروني" (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1990)، ص89 .

[2] _Rachid Bendib, "ECONOMETRE : Théorie et Applications "(Algie : Office Des Publications Universitaires,2001), p 32

[3]دكتور عبد القادر محمد عطية ،مرجع سابق

المبحث الثاني : تحليل قياسي للمتغيرات المالية للنمو الاقتصادي:

_ خصصنا في هذا المبحث دراسة كل من متغيرات المالية (التضخم ، سعر الصرف ، سعر الفائدة)، الناتج المحلي الإجمالي PIB وهذا استنادا إلى المعطيات المحصل عليها من طرف الديوان الوطني الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (1) وهذا ما سيتم تناوله في المطالب الموالية.

الجدول رقم (1): جدول المتغيرات المستعملة في النموذج (2000–2014)

السنوات	PIB	INF	I	ER
2000	54792.5	0.3	7.5	0.21
2001	54712 .8	4.2	6.25	0.20
2002	56759.6	1.4	5.33	0.19
2003	67864.1	2.6	5.25	0.21
2004	85333	3.6	3.64	0.25
2005	103081.1	1.6	1.93	0.28
2006	117109.1	2.5	1.75	0.30
2007	135012.2	3.5	1.75	0.33
2008	171717.9	4.9	1.75	0.40
2009	138146.5	5.7	1.75	0.31
2010	161975.5	3.9	1.75	0.35
2011	199070.86	4.5	1.75	0.41
2012	205788.79	8.9	1.75	0.41
2013	225933.3	3.3	1.75	0.39
2014	221090.2	3.7	1.75	0.38

المصدر: المعطيات من الديوان الوطني للإحصائيات (2000 _ 2014)

المطلب الأول: تحديد المتغيرات المالية:

1_ دراسة تطور التضخم (**INF**

الشكل رقم(4) : منحنى تطور التضخم (INF)

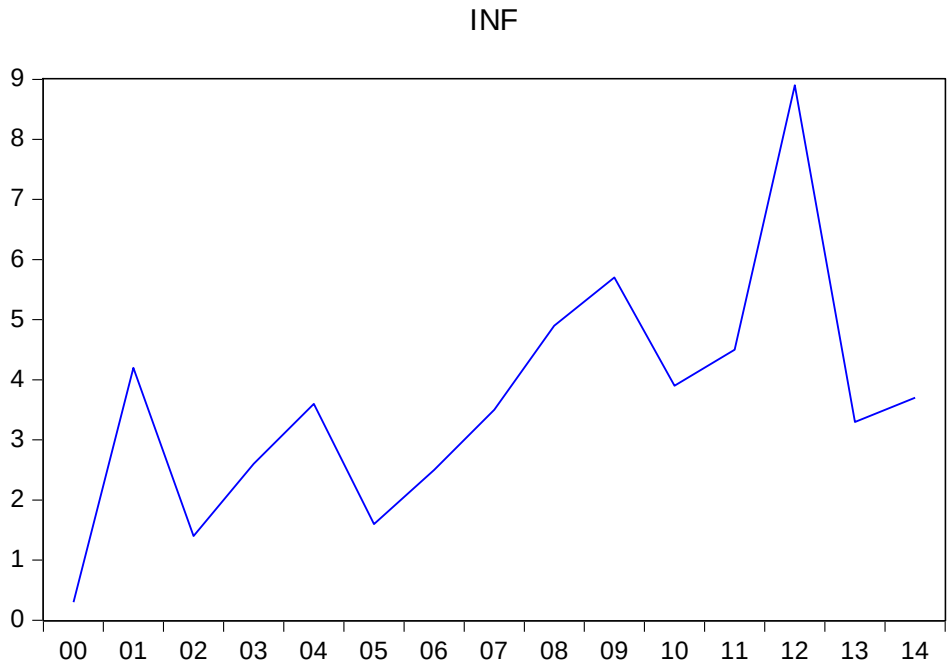

المصدر : من إعداد الطالب استنادا على معطيات الجدول رقم (1) وبرنامج(Eviews).

من خلال الشكل رقم (1): نلاحظ أن التضخم في الجزائر من سنة (2002 إلى 2005) منخفض، يمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها بحبوبة المالية الذي شهدته الجزائر وهذا راجع إلى انخفاض مستوى العام للاسعار و إنخفاض تكاليف الإنتاج

في تلك الفترة والذي انعكس على عدم الاهتمام الكافي بالقطاع السياحي، وأما في الفترة ما بين 1998 إلى 2013 نشاهد تطور ملحوظ في الاستثمار السياحي، أي أن الجزائر تعمل جاهدة على تطوير القطاع السياحي من خلال الاستثمار في هذا المجال.

2_ دراسة تطور سعر الصرف:

الشكل رقم (5) : منحنى تطور سعر الصرف:

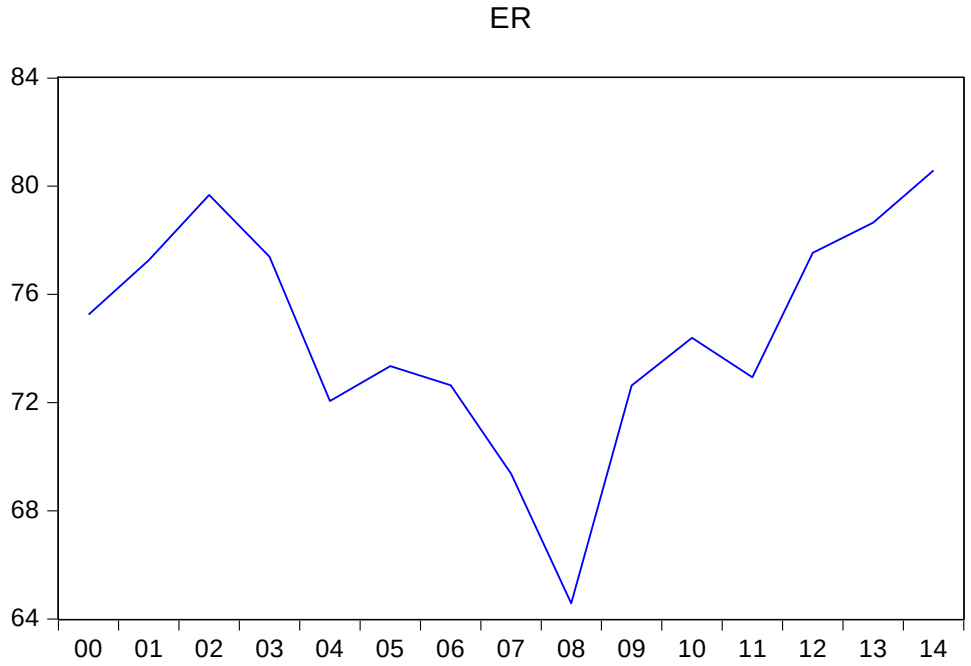

المصدر: من إعداد الطالب وهذا استنادا على المعطيات الجدول رقم (1) واعتماد على برنامج (Eviews).

نلاحظ من المنحى تراجع سعر الصرف من سنة 2000 الى سنة 2008 وهذا راجع الى الازمة المالية التي شهدها العالم و الجزائر خاصة ومن سنة 2009 الى سنة 2014 تزايد منحنى سعر الصرف وهذا راجع الى انتعاش الاقتصادي

3_ دراسة تطور سعر الفائدة :

الشكل رقم 06 : منحنى تطور **سعر الفائدة**

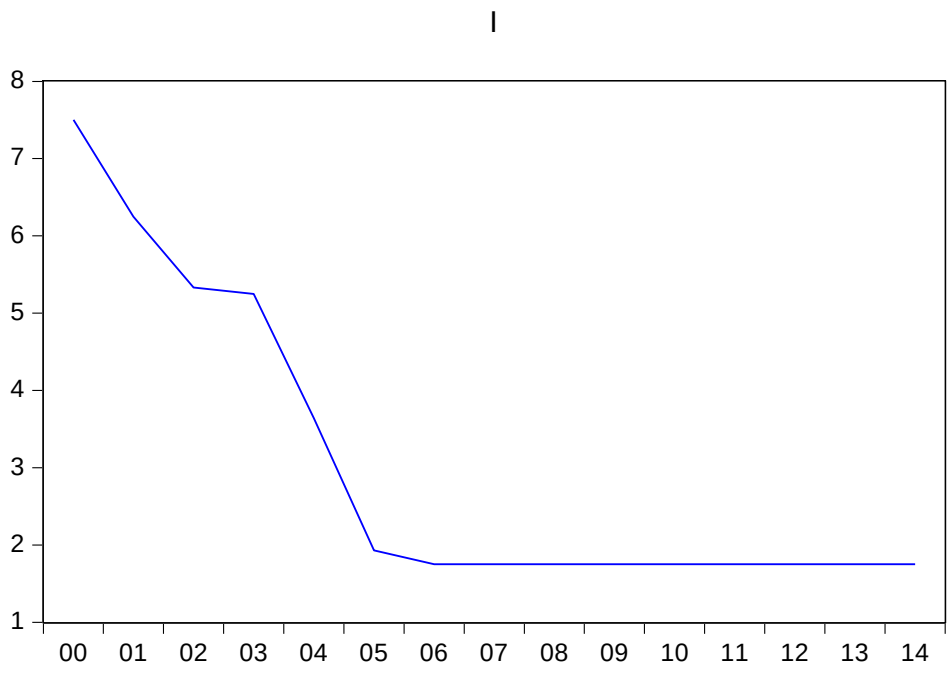

المصدر: من إعداد الطالب وهذا استنادا على المعطيات الجدول رقم (1) واعتماد على برنامج (Eviews).

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ انخفاض سعر الفائدة من سنة 2000 إلى 2008، وهذا راجع الى الأزمة المالية التي شهدها العالم والجزائر خاصة، وارتفاعه من سنة 2008 الى غاية 2014 وهذا راجع الى انتعاش الاقتصاد، توسيع مؤسساستها المالية.

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي.

يمكن التعبير عن النموذج الانحدار المتعدد المكون من:

- المتغير التابع و المتمثل في: الناتج الحلي الإجمالي: PIB

والمتغيرات المستقلة و المتمثلة في:

التضخم ونرمز له :INF

سعر الفائدة ونرمز له: I

سعر الصرف ونرمز له:ER

وهذه المتغيرات موضحة في الجدول رقم (1)

وصف النموذج قيد الدراسة:

$$Pib=\alpha+ß1INF+ß2I+ß3ER+UI.$$

α: الحد الثابت

$ß_i$: معامل المتغيرات المستقلة ، و هو عبارة عن ميل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابع:

$$i:1,2,3$$

U_i تخضع للفرضيات التالية و الموضحة في الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (2)

1– تقدير النموذج PIB:

بفرض توافر الافتراضات السابق ذكرها، و استنادا على الجدول رقم (1) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews نقوم بتقديم النتائج التالية

الجدول رقم (2) : نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB

Method: Least Squares

Date: 07/19/11 Time: 12:56

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	6511.496	5429.003	1.199391	0.2556
I	-24143.78	5751.574	-4.197770	0.0015
ER	4004.820	2393.899	1.672927	0.1225
C	-115573.7	174518.1	-0.662245	0.5214

R-squared	0.744382	Mean dependent var	133225.8
Adjusted R-squared	0.674668	S.D. dependent var	62191.44
S.E. of regression	35472.69	Akaike info criterion	24.01409
Sum squared resid	1.38E+10	Schwarz criterion	24.20291
Log likelihood	-176.1057	Hannan-Quinn criter.	24.01208
F-statistic	10.67765	Durbin-Watson stat	1.400261
Prob(F-statistic)	0.001378		

المصدر: من إعداد الطالب استخدام برنامج**Eviews 8** .

وكانت نتائج التقدير:

$$Pib =$$

$$STD \qquad (174518.1) \qquad (5429.003) \qquad (5751.574) \qquad (2393.899)$$

$$\bar{R}^2 = 0.674 \qquad R^2 = 0.744 \qquad DW = 1.4$$

2- التحليل الإحصائي:

1-1- اختبار معنوية المعالم α، β_1 ، β_2 ،β_3 ،

لاختبار معنوية المعالم كل على حدى نقوم بمقارنة احتمال كل معلمة مع مستوى المعنوية 5%:

الجدول (3) : جدول يوضح معنوية معالم النموذج

المقدرات	المعلامات	Prob
INF	$ß_1$:	0.255
I	$ß_2$	0.001
ER	$ß_3$	0.122
C	α	0.521

المصدر: من إعداد الطالب اعتمدا على الجدول رقم 02

لاجراء هذا الاختبار نقوم بمقرانة إحتمال كل معلمة مع مستوى معنوية 5%،وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0:تمثل فرضية العدم وتعني ان المعلمة ليس لها معنوية احصائية

H_1:تمثل الفرضية البديلة وتعني ان المعلمة لها معنوية احصائي

اختبار معنوية α:

$$\begin{cases} H_0: \alpha = 0 \\ H_1: \alpha \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ان$0.521 > 0.05$: Prob وبالتلي نرفض H_1 ونقبل H_0 ومنه المعلمة α ليس لها معنوية احصائية

- **اختبار معنوية 1** :

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ان $0.255 > 0.05$: Prob وبالتلي نقبل H_0 ونرفض H_1 ومنه المعلمة β_1 ليس لها معنوية احصائية

- **اختبار معنوية 2** :

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ان $0.001 < 0.05$: Prob وبالتلي نرفض H_0 ونقبل H_1 ومنه المعلمة β_2 لها معنوية احصائية

- **اختبار معنوية 3** :

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ان $0.122 > 0.05$: Prob وبالتلي نرفض H_1 ونقبل H_0 ومنه المعلمة β_3 ليس لها معنوية احصائية

- **_ إختبار المعنوية الكلية:**

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار نقوم بمقارنة Prob مع مستوى المعنوية 5%

H_0:تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

H_1:تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد غلى الاقل متغير مستقل واحد له تاثير على المتغير التابع

بما أن$0.001 < 0.05$: Prob ،فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي نختار الفرضية البديلة القائلة بأن هناك على أقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على المتغير التابع PIB .

3-الانحرافات المعيارية لمعلمة الحد الثابت:

$$\delta_{\widehat{\beta}_0} = 174$$

$$\delta_{\widehat{\beta}_1} = 575$$

$$\delta_{\widehat{\beta}_2} = 575$$

$$\delta_{\widehat{\beta}_3} = 239$$

وعليه نستنتج أن كلا من المعلمات المقدرة($\hat{\beta}_1$ ،$\hat{\beta}_3$ $\hat{\beta}_0$،) فهي ليست مقبولة احصائيا

اما المعلمة المقدرة $\hat{\beta}_2$ هي مقبولة احصائيا.

3-2- بالاضافة الى ذلك يوجد ارتفاع كبير في مجموع الانحرافات المربعة و التي تساوي

$\sum u_i^2$=13800000000، مما جعل خط الانحدار لا يشمل بصفة واضحة أغلبية السحابة النقطية.

الموضح في الشكل التالي :

الشكل رقم(07) : شكل انتشار المتغيرات

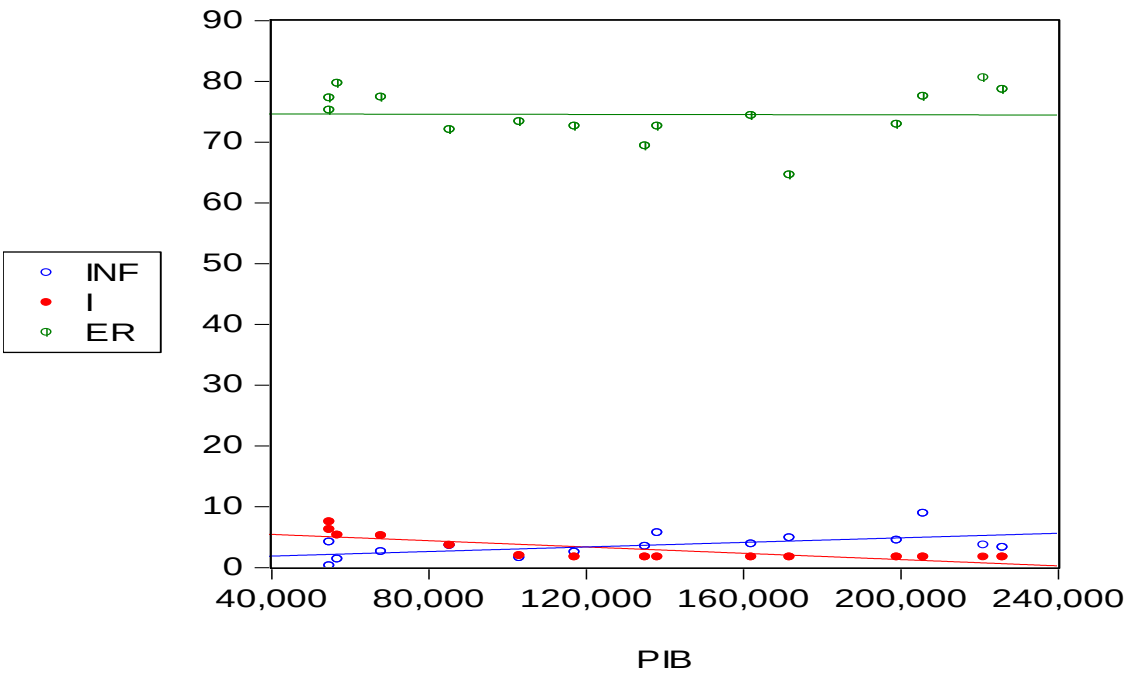

4-التحليل الاقتصادي :

$R^2 = 0.97$ يدل على أن هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التباع PIB حيث ان 97% تمثل التغيرات التي تحدث في معدلات النمو الإقتصادي التي تنتج عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، 3% تبقى للعوامل الغير المشخصة الذي يمثلها المتغير العشوائي.

-اشارة معلمة $ß_1$ (معدل التضخم) موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية،حيث ان اذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فان معدل النمو الاقتصادي يتغير بـ:6511 وحدة

-اشارة معلمة $ß_2$ (سعر الفائدة)جاءت سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل سعر الفائدة ،هذاما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ،حيث اذا تغير معدل سعر الفلئدة بدرجة واحدة فان معدل النمو الاقتصادي يتغير بـ:24143وحدة.

-اشارة معلمة $ß_3$ (معدل سعر الصرف) موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل سعر الصرف وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية،حيث ان اذا تغير معدل سعر الصرف بوحدة واحدة فان معدل النمو الاقتصادي يتغير بـ:4004 وحدة

و بعد التحليل الاحصائي و الاقتصادي تبين لنا مايلي :

- انعدام المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة β_1، β_3 رغم وجود المعنوية الكلية

_معامل التحديد R^2 كبير .

- تضخم قيمة الخطأ المعياري للتقدير .

- T ستودنت صغيرة جدا مما جعل بعض المعالم ليس لها معنوية ،و أنها مرفوضة من الناحية الاحصائية و الاقتصادية .

- ظهور ارتباط جزئي بين متغيرين المستقلين (النمو الاتصادي و سعر الصرف) و هذا موضح في الجدول (4) مصفوفة الارتباط التالي

الجدول رقم (4) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

-0.01242	-0.7992082	0.5764	1
-0.109383	-0.50341	1	0.57645
0.332652	1	-0.5034	-0.79920
1	0.33265	-0.10938	-0.01242

الجدول من اعداد الطالب باعتماد على برنامج Eiews8

ومن خلال الجدول رقم(4) الذي يوضح لنا مصفوفة الرتباط نلاحظ أن إرتباط قوي بين (معدل سعر الصرف والنمو الاقتصادي) مما أدى إلى وجود تعدد الخطي لذا يجب حذف المتغيرة المستقلة ER من النموذج .

_المطلب الثالث : تصحيح النموذج بعد حذف المتغير المستقلة:

تقدير النموذج بعد حدف المتغيرة والموضحة في الجدول (5) التالي:

الجدول (5) : نتائج التقدير بعد حذف المتغيرة

Dependent Variable: PIB

Method: Least Squares

Date: 07/19/11 Time: 08:35

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	7158.844	5806.873	1.232823	0.2412
I	-21033.92	5836.563	-3.603820	0.0036
C	171180.9	35167.55	4.867580	0.0004

R-squared	0.679346	Mean dependent var	133225.8
Adjusted R-squared	0.625904	S.D. dependent var	62191.44
S.E. of regression	38038.41	Akaike info criterion	24.10744
Sum squared resid	1.74E+10	Schwarz criterion	24.24905
Log likelihood	-177.8058	Hannan-Quinn criter.	24.10593
F-statistic	12.71176	Durbin-Watson stat	0.727840
Prob(F-statistic)	0.001087		

المصدر: من إعداد الطالب استخدام برنامج**Eviews 8** .

النموذج المقدر:

$$STD \qquad (174518.1) \quad (5429.003) \quad (5751.574)$$

$$\overline{R} = 0.625 \qquad R^2 = 0679 \qquad DW = 0.727$$

اختبار معنوية α:

$$\begin{cases} H_0: \alpha = 0 \\ H_1: \alpha \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ان$0.05 > 0.00$: Prob وبالتلي نرفض H_0 ونقبل H_1 ومنه المعلمة α لها معنوية احصائية

- **اختبار معنوية 1** :

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ان $0.05 < 0241$: Prob وبالتلي نقبل H_0 ونرفض H_1 ومنه المعلمة β_1 ليس لها معنوية احصائية

- **اختبار معنوية 2** :

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ان $0.05 > 0.003$: Prob وبالتلي نرفض H_0 ونقبل H_1 ومنه المعلمة β_2 لها معنوية احصائية

- **_ إختبار المعنوية الكلية:**

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار نقوم بمقارنة Prob مع مستوى المعنوية 5% .

H_0:تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

H_1:تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد غلى الاقل متغير مستقل واحد له تاثير على المتغير التابع

بما أن$0.001 < 0.05$: Prob ،فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي نختار الفرضية البديلة القائلة بأن هناك على أقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على المتغير التابع PIB

المطلب الثاني : الدراسة القياسية للنموذج .

بعد تأكد من صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية والاقتصادية ،سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدي انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1–ارتباطالذاتي الاخطاء:

للكشف عن عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي الاخطاء نلجأ إلى اختبار ديربن وتسون dw حيث تسمح لنا هذه الاحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_{0:}\rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases}$$

H_0:تمثل فرضية العدم أي لايوجود ارتباط ذاتي الاخطاء

H_1:تمثل الفرضية البديلة أي وجود ارتباط ذاتي الاخطاء

_ من الجدول رقم (5) نجد قيمة دربين واتسون DW=0.727

الشكل رقم(8) يوضح لنا تحديد مناطق القبول والرفض الاحصاءة DW:

	غير حاسم	لا يوجد إرتباط	غير حاسم	
3.95=4-dl	2.46=4-du	1.54=Du	0.95=Dl	0.72=dw

0 4

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة ديربن واتسن وقعت في منطقة الارتباط الموجب ومنه نرفضH_0: ونقبل H_1:ومنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء .

_ تصحيح النموذج :لان يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء اذن يجب تصحيحه

$$PIB= 452872.7-1341.789\ INF+3228.637\ I+0.955\ AR_{(1)}$$

2_ إختبار تجانس البواقي " White ":

يعتمد هذا الاختبار على إيجاد العلاقة بين مربع البواقي و المتغيرات المستقلة ، و مربع هذه المتغيرات المستقلة وإختبار المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى المعنوية 5%

الجدل رقم(6) : نتائج تقدير وايت

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.567851	Prob. F(5,9)	0.7236
Obs*R-squared	3.597256	Prob. Chi-Square(5)	0.6087
Scaled explained SS	1.461538	Prob. Chi-Square(5)	0.9175

المصدر : من إعداد الطالب و بإعتماد على نتائج الجدول رقم (7) باستخدام برنامج Eviews 8

وبالاعتماد على برنامج Eviews8 الجدول رقم (7) يمكننا إختبار مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء من صياغة الفرضيتين التاليتين :

✓ الاحصاءة LM

فرضية العدم: تجانس تباين الاخطاء $H_0 : \alpha = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$

فرضية البديلة : عدم تجانس تباين الاخطاء $H_1 : \alpha \neq 0$ ou $\beta_1 \neq 0$ ou $\beta_2 \neq 0$ ou $\beta_3 \neq 0$

نقوم بحساب احصاءة LMوفق العلاقة التالية:

ثم نقارنها مع احصائية x^2 المجدولة التالية:

نلاحظ $LM < x^2_{(0.05.\ 2)}$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي الاخطاء متجانسة التباين اي ثبات التباين الاخطاء.

3_ اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء : لاجراء هذا الاختبار نستخدم اختبار جارك بيرا وفق الفرضية التالية :

الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي :H_0

الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي :H_1

الشكل رقم(9) : منحنى التوزيع الطبيعي للاخطاء

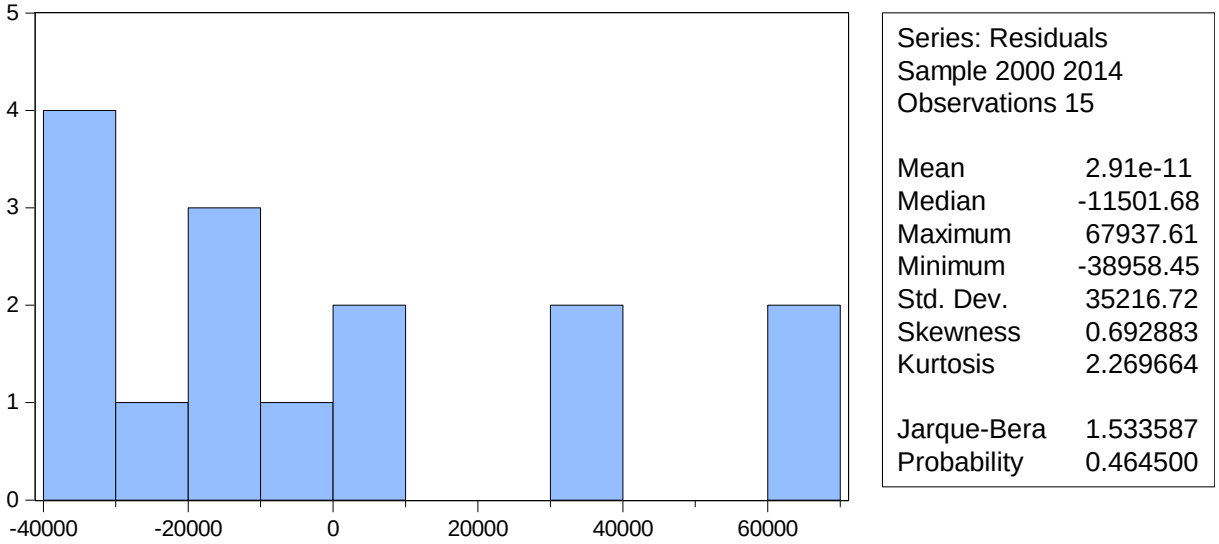

من إعداد الطالب و بإعتماد على نتائج الجدول رقم (2) باستخدام برنامج Eviews 8

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الإحتمال المرافق لإحصاءة جارك بيرا أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم و بالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي .

3 ـ إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ :

لمعرفة مقدرة النموذج على التنبؤ نعتمد على معامل تايل وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 10: منحنى معامل ثايل للتنبؤ

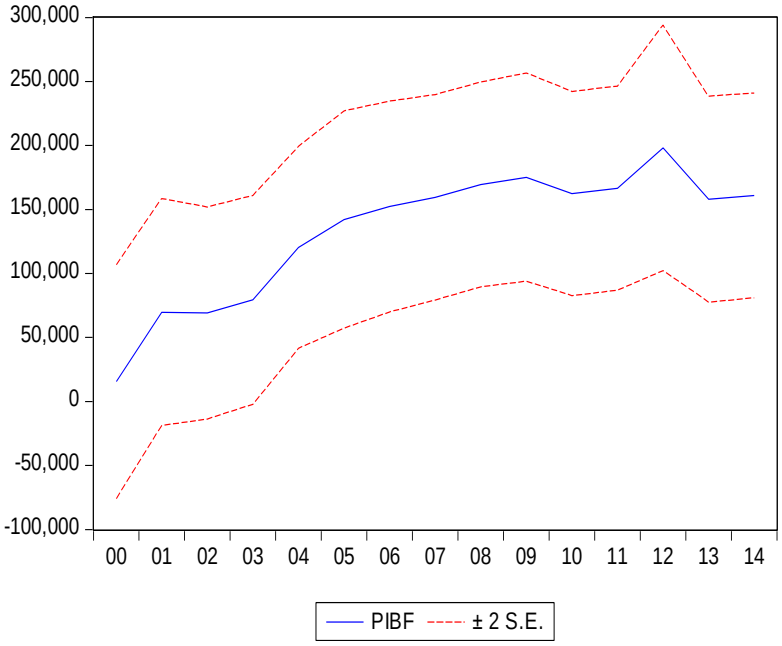

Forecast: PIBF	
Actual: PIB	
Forecast sample: 2000 2014	
Included observations: 15	
Root Mean Squared Error	34022.58
Mean Absolute Error	27979.08
Mean Abs. Percent Error	24.69862
Theil Inequality Coefficient	0.118019
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.096356
Covariance Proportion	0.903644

المصدر : من إعداد الطالب و بإعتماد على نتائج الجدول رقم (2) باستخدام برنامج Eviews 8

من خلال الشكل نلاحظ ان قيمة المعامل تايل صغيرة جدا مما يفسر ان النموذج له مقدرة على التنبؤ .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وذالك باستخدام الطرق والاساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي لغرض وصول الى اهم المتغيرات مالية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستقلة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة وبعدذالك تم بناء وتقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية واحضائية وذالك بهدف مدي توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ثم إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ فوجدنا أن النموذج صالح من الناحية الإحصائية و الاقتصادية و القياسية .